الفصل الرابع

فى اتجاه أيديولوجية جديدة

ديناميكية الفكر وانفعالية الرفض

مارس ١٩٧٩

دعونا نقرر ابتداء الحقيقة التالية : وهى أن الانفعالية والفكر لا يتقابلان . وربما يفسر هذا أسباب ندرة المفكرين فى عالمنا العربى . الانفعال يؤدى إلى خطباء ممتازين ، أو كتّاب مميزين ، أو سياسيين محترفين ومذهبيين ملتزمين بأفكار الآخرين .. ولكن الانفعالية لا تنجب أبدًا مفكرين !

والفكر الجديد هو الثورة على الأمس . هو التغيير من أجل الغد . هو سنة الحياة .. والمفكر هو الثورى الحقيقى !

وما يحدث منذ مبادرة القدس هو ثورة حقيقية فى الفكر السياسى والعربى .. ويبدأ من مصر ، وما كانت لتقوم إلا مصر .. ولا أن يقودها إلا مصرى .. وذلك لأسباب طبيعية أى : تاريخية وثقافية ولتفاعلات معاصرة كثيرة ليس هدفنا الآن حصرها .

وفى المجال السياسى على الخصوص افتقرنا عربيًّا للاجتهاد والفكر .. حتى أن العالم لم يعرف انصياعاً فى الصف المذهبى أو التزاماً (بالدوجما) أو الرؤية المطلقة والنمطية والجمود بمثل ما عرف عن المذاهب والأحزاب السياسية فى عالمنا العربى

بمختلف اتجاهاتها بين المثقفين !

وهذه النزعة الانفعالية ، والنظرة المطلقة إلى الأمور قد انعكست وأثرت على مسار قضية الصراع العربى الإسرائيلى منذ البداية وحتى وقت قريب . إلى أن حدثت الثورة السياسية التى أطلقها السادات برحلته التاريخية للقدس .. وهكذا ظهرت أو بالأصح (تجسدت) (البرجماتية) أو الواقعية العملية ، وأخذت مكانها إلى جانب مدرسة المطلق فى رؤية وتفسير ومعالجة الصراع العربى الإسرائيلى ..

.. القديم الذى ساد والجديد الذى بدأ يفرض وجوده .. مدرسة الرفض فى الصراع العربى الإسرائيلى ليست وليدة اليوم .. وإنما هى التى سادت ولا ترى غير الأبيض والأسود . إستراتيجيتها هى المقاومة . والرفض إلى آخر المدى .

أما المدرسة الجديدة فهى ترى وتحكم على الأمور وفق المقاييس والعوامل المطروحة .. فإذا ما لم يكن بإمكانك أن تحقق نتيجة حاسمة قاطعة فى صالحك على الأقل حاول ألا تجعل الطرف المضاد يحصل على نتيجة محددة وقاطعة وحاسمة فى صالحه .

نقطة هامة تستطيع أن تخلق توازناً ما فى الموقف مع إسرائيل . وقد تحقق ذلك فى عملية العبور ، ومن هنا جاءت التربة مناسبة تماماً لإلقاء بذور الفكر الثورى الجديد فى معالجة قضية الصراع .

أى أن كل ما يحدث على المسرح العربى هو الصراع الأزلى القائم بين الفكر القديم والفكر الثورى الجديد .. المحرك الحقيقى للمجتمعات عبر ما يسمى بالتاريخ .

ولكن إذا راجعنا (الهدف) عند كل من المدرستين الأيديولوجيتين لوجدنا أنه لا يختلف ، بل يتقابل .. فإن المدرسة الأولى لا ترفض (الحل) وإن كانت تصرخ انفعالاً إذا قمت بتغيير (الوسيلة) .. وكلمة (حل) ذاتها تعنى إيجاد مصالحة لمتطلبات طرفين . أى حلول وسط .. أى تحقيق تصالح بين الحقوق السياسية

للفلسطينيين والحقوق السياسية للإسرائيليين .. وهذه هى باختصار شديد وبوضوح هى محور ما يعرف بالصراع العربى الإسرائيلى .. فلم يعرف ولم يوجد شىء اسمه الصراع المصرى الإسرائيلى .. وإنما وجد صراع فلسطينى إسرائيلى ، تحول إلى صراع عربى إسرائيلى ، وبدأ الحل مصريًا – إسرائيليًا ، ولسوف يتسع إلى أن يصبح حلاً للصراع العربى الإسرائيلى بأكمله ، أى بمعنى أوضح الوصول إلى مرحلة يتحول فيها العدو إلى خصم .. ثم إلى مرحلة أخرى تتحول فيها الخصومة إلى علاقات جوار .

ووفق الرؤية القاطعة للأشياء والحكم المطلق على الأمور فإن أهل (الدوجما) لا يستطيعون أن يفحصوا اتفاقيات كامب ديفيد إلا وفق مفهومهم ورؤيتهم للأمور .. فيرونها قيدًا مطلقاً على أهداف وهمية .. أو يرونها كأنها هدف فى ذاتها ، وليست مجرد شحنة قوية فى حركة دفع الأحداث .

ولا يزال يبدو أن الكثيرين من حولنا فى العالم العربى لم يتح لهم أن يطلعوا على حقيقة المفهوم المصرى لنظرية المواجهة السلمية ، أو ما يحاول أن يؤديه السادات .. فمنذ حرب أكتوبر أبدى الفكر السياسى المصرى نُضْجاً فى التعامل مع طبيعة الأحداث ، وهذا هو ما عبر عنه السادات وواجه به الجمود المتوارث فى معالجة القضية بشجاعة شخصية لا يمكن إنكارها .. فإنه وباعتبار أن كل شىء نسبى فى السياسة وهو عكس مضاد للنظرية المطلقة التى عرضنا لها .. فإن النظرية السياسية للسادات خرجت تتعامل مع الأوضاع وفق منطقها .. أى أننى بمنطق الحقائق العملية أتعامل وأحرك الجمود ..

وقد تكون الصدمة مباغتة على طبيعة الاستيعاب العربى خصوصاً فى دول بعيدة نسبيًا عن حلبة الصراع .. أو قد تكون اللغة المستخدمة فى الاتفاقيات غامضة أو مطاطة بحيث تغذى بعض المخاوف والشكوك .

ولكن أما كان أجدر أن تبدأ الحكومات العربية مسئولية تقييم جاد وتحاول

دراسة العوامل المحركة للأحداث فى الأيديولوجية الجديدة ، أو الدخول فى جدال موضوعى مباشر مع مصر تجاه التحفظات العربية للأسف .. لم تتخط هذه الحكومات مرحلة النواح والتباكى على الحقوق أو السباب والشتائم والمقاطعة .

لقد سأل أحد الصحفيين مرة ياسر عرفات فى حديث له فى مجلة نيوزويك منذ أكثر من عام .. وظل الصحفى يحاوره حتى حصل على إجابة قاطعة .. ما هى إستراتيجيتكم للتوصل إلى الدولة العلمانية على كل فلسطين ؟ .. هل تعلمون ماذا كانت إجابة عرفات ؟ .

قال : (انتظروا خمسة وعشرين عاماً .. نحن منا كان يتصور ما يحدث الآن فى العالم منذ ربع قرن !) تصوروا أن كل إستراتيجية منظمة التحرير تعتمد على انتظار تفاعل الأحداث .. ولكن من الذى يحرك الأحداث ؟ لا يهم !

هذا معناه أن عقلية المعسكرات التى أحاطت واعتقلت التفكير العربى طويلا ومنعته من التأثير فى الأحداث لا تزال تسيطر على معظم الأنظمة العربية .. ولم يخدم إستراتيجية إسرائيل أكثر من هذه العقلية . ولم يؤد إلى الخسائر المركبة إلا مثل هذه النظرية ..

ومع كل هذه السلبية فى الموقف العربى .. ومع كل مظاهر الرفض والتهديد بالقطيعة .. فقد تأثر الرفض بالفكر السياسى المصرى .. فإذا أخذنا فى الاعتبار النتيجة الإيجابية الوحيدة لمؤتمر بغداد نجد أن العراق وتمثل (قمة) الرفض ، أو الدولة التى رفضت دائماً أى حل سلمى للصراع ، قد عدلت موقفها وقبلت هذا المبدأ لأول مرة ، وإنْ لم تسترسل فى إبداء الأسباب !

وليس هذا هو كل شىء .. فإن بعض أسس الرؤية المطلقة للصراع قد اهتزت وأصبحت أكثر اعتدالاً .. مثلاً أصبح السائد والمعلن أنّ ما من وسيلة ممكنة تفرض سلاماً عربياً مُطلقاً .. أو دولة علمانية على (كل) فلسطين .. وأن بالإمكان

الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود إذا ما قامت دولة فلسطين على أى أرض محررة .

وإذا طبقنا نظرية السياسية الواقعية على موضوع الفلسطينيين فنجد أن الحصول على الحقوق السياسية هى المقدمة الطبيعية للوصول إلى باقى الحقوق .. والمصلحة القومية العليا تحتم أن نزيح جانباً مسألة مَنْ يمثل مَنْ ، وإنما هى قضية الحقوق الفلسطينية أولاً وأخيرًا .

ما أبعد الماضى القريب !

أكتوبر ١٩٧٨

ظلت صحيفة تايمز البريطانية خلال عامى (١٩٧٦ – ١٩٧٧) توالى نشر تحقيقات صحفية أقل ما توصف به أنها كانت « مفحمة » عندما عرضت لأحوال المواطنين الفلسطينيين فى الضفة الغربية ممن يقعون تحت حكم الاحتلال العسكرى الإسرائيلى .. ولم تحرك هذه التحقيقات يومها ولا بعدها من جمود – عفواً – أقصد « صمود » الرافضين .. وفى أواخر شهر يوليو الماضى وأوائل أغسطس نشرت نفس الصحيفة البريطانية تقريرًا من ثلاثة أجزاء كتبه لورد كارادون الدبلوماسى البريطانى المعتزل ، الذى ركز اهتمامات ما تبقى من عمره لإيجاد حل سلمى عادل للصراع العربى الإسرائيلى فى المنطقة .. فكتب فى أواخر شهر يوليو الماضى ١٩٧٨ أى منذ أقل من ثلاثة شهور فى أعقاب زيارة له إلى الضفة الغربية بعد أن استمع إلى الفلسطينيين فى القدس ، وفى جنين ، وفى طولكرم ، وفى الخليل . فكتب يقول : « أدركت أسرار كل هذا اليأس . هذا القرف . وهذا الهوان .. محاولة يومية مستمرة من الحكم الإسرائيلى ليحطموا فيهم الأمل فى المستقبل .. حتى احترام الذات » .

ويستعرض كارادون ما يحدث للفلسطينيين سكان الضفة والقطاع ويطرح أمثلة عديدة ومحددة .. صارخة .. ظالمة . إلى الحد الذى يجعل للفلسطينى الذى يسافر برغبته إلى الخارج أن يلتمس لعودته من سلطات الاحتلال ! واستغرق فى وصف تفصيلى للمرارة التى تتراكم كل يوم ، على مدى تلك الأعوام الأحد عشر حتى الآن التى مرت عليهم منذ بدء الاحتلال الإسرائيلى فى عام ١٩٦٧ .. كل تلك المحاولات منذ ذلك الحين .. وبقيت الحقيقة الواحدة ماثلة – الحكم العسكرى ، والاستيطان بالقوة ، والمعاناة الفلسطينية ، وهوان إلى ما لا نهاية – تبدو على الطريق !

يقول كارادون : عندما صرحت جولدا مائير علناً بأنه لا يوجد ما يسمى بالفلسطينيين .. فإنها كانت تعبر عن تفكير إسرائيلى عام وليس خاصًا بها فقط . كان أملها مشتركاً بينها وبين بقية القادة الإسرائيليين فى أن مستقبل هؤلاء الفلسطينيين يمكن تجاهله تماماً .. أو لعله ينمحى من على ظهر الأرض . كأنه لم يكن ! أى أنها ليست نموذجاً فريدًا فى ذلك الحين ، وإنما كانت تعكس نظرة عامة بين كافة السياسيين الإسرائيليين .. « ولقد استمعت إلى كافة الخطب والكلمات والتعليقات والمجادلات سواء ممن عملت معهم فى الأمم المتحدة ، أو ممن عرفتهم من خلال لقاءاتى واهتماماتى الشخصية .. ومن تحدثت معهم فى كل معالم الحاضر والمستقبل فلم أجد منهم أو لديهم أى اعتبارات أو مكان لأهداف الشعب الفلسطينى .. واستعيدوا مشروعات آلون وشارون وفايتسمان وأحلام التوسع والتمدد .. فلم تكن هذه هى أفكار بيجن فقط – وليكود معه – وإنما هو وحده بيجن الذى جاهر وضرب بقواعد السياسة عرض الحائط ، وأعلن على الملأ ما كان ينفذه السابقون فى سكون ولكن باستطراد » ..

ودكتور أشرف غربال سفير مصر بواشنطون وعضو وفد مصر لدى مباحثات

كامب دافيد لتتابع بعضًا مما ألقاه فى خطاب له أمام المؤتمر السنوى لمعهد الشرق الأوسط بالعاصمة الأمريكية (أكتوبر ١٩٧٨) قال السفير المصرى : إن وثائق كامب دافيد قد غيرت من مجرى الأحداث فى الشرق الأوسط .. إذ أنها قد أوجدت أخيرًا قوة الدفع المطلوبة فى اتجاه تحقيق الهدف النهائى للفلسطينيين .. حق تقرير المصير !

إن نظرة من حولنا فى هذا العالم على كافة الأمم التى حققت استقلالها سواء فى أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية ، وفى العالم العربى لتؤكد أن ما من مجرى للأحداث يبدأ فى الاتجاه السليم بفعل قوة الدفع والإرادة ، إلا وصل إلى هدفه النهائى والمشروع ..

متى حدث ولم يوصل « الحكم الذاتى » من قبل ويؤدى إلى حق تقرير المصير ، ثم إلى الاستقلال فى النهاية ؟ !

ويقول دكتور أشرف غربال : « إن العبرة من دراسة التاريخ ليس مجرد استعادة الأحداث . وإنما هو علم . فى حد ذاته وفى هذا الضوء فإن على الدول العربية أن تتذكر أنها كانت يوماً محتلة . إما من البريطانيين أو من الفرنسيين .. ولم يعد الحال كما كان وكذلك الوجود العسكرى الإسرائيلى على الضفة وغزة فهو أيضاً موقوت » .

وجهان فى عملة واحدة

قبل قيام الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ لم يكن كل يهود العالم متفقين بالإجماع على أن الحل الأمثل للمشكلة اليهودية هو أن يكون وفق النظرية الصهيونية ، أى بإيجاد وطن قومى ودولة لليهود .

كان من بين المعارضين اليهود المجموعات اليسارية الاشتراكية التى كانت على أمل انتظار « يوتوبيا » عن طريق عدالة عالمية تسود العالم . وهؤلاء كان هذا لديهم هو كل الأمل فى الخلاص ..

وكان يشارك هؤلاء فى الرأى مجموعات أخرى متناقضة تماماً مع هؤلاء الاشتراكيين .. مجموعات أصحاب رءوس الأموال الكبرى من اليهود فى الدول الصناعية بأوربا والغرب ، هؤلاء كانوا متخوفين على أوضاعهم المالية والاجتماعية من جراء قيام مثل هذه الدولة اليهودية .. ولكن هذا الانقسام اليهودى – ما بين مؤيدى النظرية الصهيونية فى فكرة الحل بالوطن والدولة ، وبين معارضى الصهيونية – لم يحسمه تماماً سوى موقف هتلر واضطهاده المعروف لليهود الألمان ، والفظائع التى ارتكبت فى ذلك العهد ، والتى استدعت تحريك كل المواجع والفواجع اليهودية على مر تاريخ المعاناة .. فما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى كان تيار الحل الصهيونى أو الوطنى هو : الخلاص سيد الموقف . وانحسر أمامه كل جدال .

والذى حدث هو أن دكتور حايم وايزمان – وهو أحد أقطاب الحركة الصهيونية فى ذلك الحين ، قد أعاد عندئذٍ صياغة الحل من جديد . وهو أن حل المشكلة اليهودية لا يمكن إلاّ بتحقيق نظرية إقامة الوطن القومى للشعب اليهودى فى فلسطين . وفق الوعد البريطانى الذى صدر فى عهد لورد بلفور .

وعندئذ فقط . توقف الجدال اليهودى الدائر بين مؤيدى الصهيونية ومعارضى الصهيونية فَقَدْ فقدَ الجدال معناه . وانتظموا جميعاً فى سلك واحد . واصطفوا وراء تحقيق إقامة الدولة اليهودية لأول مرة منذ ألفى عام .. لا لتجمع شتات اليهود – لاستحالة ذلك عملياً وإراديًا – وإنما لتكون المرفأ ، والوطن ، ورمز الانتماء .. أى لتقدم العلاج النفسانى لمشكلة أو لعقدة اليهودى منذ كان .

من هذا العرض السريع أهدف للتوصل إلى ما يلى :

أن من بين كل شعوب العالم ، ليس مثل الإسرائيليين من حيث استعدادهم النفسى والتاريخى لتفهم مشكلة الفلسطينيين . وإدراك حقهم المشروع فى وجود وطن وكيان ودولة إليها ينتمون .. لقد أعاد التاريخ دورته مع الفلسطينيين . المعاناة . والتشتيت والقضية . وحساب التحرير . والكفاح حتى الموت . والحق فى كيان وانتماء .. وجهان لعملة واحدة .. هذا حق مشروع لكل الشعوب .. لذلك فإن من التناقضات الشديدة أن تجد الإسرائيليين ينكرون على الشعب الفلسطينى ما حققه الإسرائيليون لأنفسهم .. هذا مع التجاوز عن التحفظات حول إقامة دولة من « المهاجرين » على أرض يعيش عليها شعب آخر بصفة الدوام على مدى قرون التاريخ .. أليس هذا من التناقضات أنه عندما يرضى الشعب المقيم فلا يقبل الشعب الوافد ؟ .

ومع ذلك فقد كانت حجة الإسرائيليين وجيهة فيما مضى ولا تخلو من حق .. فما دام الفلسطينيون يرفضون أى حل ، أو قسمة أرض ، أو تعايش فما هو إذن وجه المساءلة الدولية أو التاريخية عليهم ؟ قوم رافضون فما هو وجه اللوم لإسرائيل .. وقد ظل الرفض العربى للواقع الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٧ وحتى أعوام قليلة مضت هو السمة المعبرة عن التضامن العربى . ذلك السلاح السلبى الذى دخلت به الدول العربية أو دافعت به عن قضية الفلسطينيين . باستثناء مصر . وسوريا والأردن .

وقد أدت سياسة التضامن العربى فى الرفض إلى إسقاط اللوم دوليًّا طوال الأعوام ابتداء من عام ١٩٤٨ إلى صاعقة السلام التى نزل بها السادات على القدس وعلى العالم أجمع .. أعفوا إسرائيل من مسئوليتها أو حسابها عن أراضٍ ضمتها إليها وتفوق كثيرًا حجم الشرعية الدولية التى قدمت إليها شهادة الميلاد الرسمى فى قرار تقسيم أرض فلسطين عام ١٩٤٧ .. ثم إنشاء الدولة الإسرائيلية فى العام التالى ، إلى

آخر ما هو معروف من تاريخ الماضى القريب .

ولكى ندرك أهمية مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى التى تتولاها مصر ، فلابد أن ندرك ما سوف يؤدى إليه واقع الجلوس لأول مرة وجهاً إلى وجه مع الإسرائيليين لمساءلتهم : ماذا لكم وماذا ليس لكم . لم يحدث هذا قط من قبل .. وأن تضطر إسرائيل أن تفتح الملفات .. فإن أكثر من ملف سوف يستدعى أن يعرض بالضرورة فى سياق هذه المفاوضات .. ملف الفلسطينيين .. وملف « دولة » إسرائيل .. فإن قرار ميلاد الشرعية الإسرائيلية قد صدر مزدوجاً يقضى بإنشاء دولتين ، على أرض فلسطين ، دولة يهودية ، وأخرى عربية ، وهى التى لم يُقدَّر للفلسطينيين سكان الأرض عبر الأجيال أن يقيموها حتى الآن .

ولكن هذا ما لا يمنع شرعياً وقانونياً حقهم فى ذلك وفق القرار الذى استمدت منه إسرائيل شرعية قيامها .. وهو حق ناقص للفلسطينيين لهم أن ينالوه ولو على مراحل ، أو لهم دون غيرهم أن يقرروا غير ذلك إذا ما شاءوا .. وهو ما يعرف بحق تقرير المصير ، حق موفور لأى شعب من شعوب العالم . حق « إلهى » كما عبرت عنه مصر فى افتتاح مفاوضات الحكم الذاتى ، بمعنى أن أحداً فى هذا العالم ليس له أن يقرر لغيره مصيره .

أى أن المفاوضات تجرد القضية الفلسطينية من كل التراكمات التى علقت بها وطمست وقائعها منذ إنشاء دولة إسرائيل ..

إن روح الحماس الزاعق والخطابة النارية والشعارات المدوية عصرها فى العالم العربى يخبو أمام تيار الواقعية العملية الذى كان هائماً فى السنوات الأخيرة .. وتجسدت الآن فى إرادة عارمة من شعب مصر .. وهذه نقطة تحول هامة جداً فى تاريخ قضية فلسطين .. خاصة أن من الشواهد والدلائل ما يؤكد أن تحولاً قد طرأ منذ فترة على الرأى العام الفلسطينى .. ما بين الجيل الذى رفض تقسيم فلسطين .

والجيل الذى خاض معركة التحرير يوجد جيل آخر مختلف من الفلسطينيين يستعدون لتولى القيادة .. وهؤلاء للعلم ليسوا متناقضين مع منظمة التحرير ، بل ربما التعاطف معها هو السمة الأساسية لهم .. ولكن خاضوا معاركهم على طريقتهم ووفق أسلوبهم ، وهم على استعداد أن يعلنوا موافقتهم على نصيبهم من الأرض بكل ما يحمله هذا من مضمون القبول .. مادام حقهم تقرير فى المصير و « الدولة » محفوظاً ..

وتعرض دراسة لمشروع « الدولة الفلسطينية » كما قدمه ونشره الأستاذ وليد خالدى فى المجلة الأمريكية « فورن أفيرز » والذى ناقشه بأدق التفاصيل . إن الأستاذ وليد خالدى فلسطينى متخصص فى العلوم السياسية ، وهو أحد الوجوه التى تجد كل الاحترام والتقدير لدى الدوائر العالمية . والفلسطينية .

بل لدى دوائر المثقفين من الإسرائيليين .

الفلسطينيون أى فلسطينيون ؟

سبتمبر ١٩٧٩

الفلسطينى كاسم « مطلق » قد أصبح يستوعب نوعيات عديدة ومتراوحة ولا يجمع بين اختلاف ظروفهم ومعايشهم وأهوائهم وبالتالى تفكيرهم سوى هذا الاسم العزيز برغم أى شىء .

فإذا ما ذكرنا الفلسطينيين ابتداء .. فأى منهم اليوم نعنى ؟ هل هم الفلسطينيون الواقعون تحت الاحتلال الإسرائيلى – أى ما بين الضفة والقدس وغزة – أو هم اللاجئون فى المخيمات الذين مازالوا يعيشون على الفتات . أم هم الفلسطينيون الذين

حققوا نجاحاً وعيشاً طيباً ووظائف عالية وإن فرقهم الشتات .. أم ترى المقصود من ذكر الفلسطيني هم وحدهم الأعضاء المنتظمون فى منظمة التحرير ، وهؤلاء أنفسهم فئات وفئات ؟ !

ولهذا السبب ، عندما يُقال اليوم إن « الفلسطينيين » يؤيدون قيام دولة فلسطينية أو كيان فلسطيني على ما تبقى من الأرض – فى الضفة وغزة – وإن لديهم استعداداً للاعتراف والتعايش مع إسرائيل بالمقابل .. فإنك سوف تسمع حالاً من يقول لك إن هذا ليس رأياً عاماً كاملاً وشاملاً لكل قطاعات الفلسطينيين .. سيقال لك – وهو قول لا يخلو من عوامل الحقيقة – إن هؤلاء المعتدلين الفلسطينيين أو من يمكن أن يطلق عليهم تعبير الواقعيين العمليين إنما هم الفلسطينيون من سكان الضفة المحتلة والقطاع ، مثلهم الفلسطينيون فى الأردن .. وعلى أى الأحوال فإن هؤلاء وهؤلاء يُشكّلون ما لا يقل عن ثلثى الفلسطينيين فى مجموعهم .. وتعود واقعيتهم واعتدالهم إلى حقيقة واقعة وهى معايشتهم اليومية لواقع وجود إسرائيل ، وهى أمامهم واقع ماثل ومستمر ولا سبيل إلى إغفاله ويتعاملون معه ويؤثرون ويتأثرون به .

ومع ذلك يوجد أيضاً بين خبايا المخيمات ممن يعيشون بقايا الفئات والذكريات من يضمون جوانحهم على يأس مدمر وقاتل .. ولا تعوض مآسيهم سوى أغانى وأحلام غامضة تنادى بالعودة إلى أراضيهم الأولى ، أى إلى إسرائيل ..

ومن كل هذا التراوح والتباين فى الظروف والتفكير . نجد أن الحرب الأهلية اللبنانية (١٩ شهراً) وبكل تناقضاتها القاسية التى انتهت بإجهاز جيش البعث السورى على الفدائيين الفلسطينيين ، والذى تمثل بأبشع صوره فى حصار (تل الزعتر) تلك الحرب غير المقدسة التى انغمست فيها المنظمة لأسباب مذهبية سياسية انتهت بهزيمتها وتقويضها معنوياً بقدر ما انكسرت شوكتها مادياً .. كانت نتيجتها أن

انهارت (الدولة) فى لبنان ، وتحطم الاقتصاد ، وانقسم الشعب فريقين . وضُربت المنظمة ، وخسرت وجهها وهيبتها : أى انهزم الجميع . وكره اللبنانيون الفلسطينيين أكثر .. وشعر الفلسطينيون بالغربة فى لبنان أكثر وأكثر ..

وهكذا أغلقت الدائرة فى وجه المنظمة .. من بعد الأردن .. وسوريا وإذا بالجنوب اللبنانى يحاصرهم .. العدو من ورائهم .. والمارون من شمالهم .. وهذا ما زلزل جبل التصميم الفلسطينى إلى أعمق الأعماق .. جبل التصميم على تدمير إسرائيل بالقوة . بدأ التصميم هذا يتهاوى وظهرت الحقائق المروعة ماثلة أمامهم . لقد ضُربوا برصاص الإسرائيليين فى الأربعينيات . ولكنهم ضُربوا أيضاً برصاص الأردنيين فى الستينيات ، وبرصاص السوريين فى السبعينيات .. وتساوى الإخوة مع الأعداء .. إنّ أحداً لا يريدهم على أراضيه ، وأحدًا لا يحتمل أن تحترق دياره من أجلهم ..

وكان الدرس قاسيًا . وكانت العبرة مؤلمة . ولكن كانت فيها بوادر الشفاء . بدأ التيقظ إلى الأمر الواقع وضرورة التعامل معه . بدأت المجاهرة بقبول ما تبقى من الأرض الفلسطينية . بدأ القبول بكيان محدود أو دويلة صغيرة ولو على قطعة من الأرض . هذه هى الحرب التى خذلت عنفوان التطرف ، فجعلت القبول للممكن ولو كان قليلا ، وتركت الكثير لكونه مستحيلا !

وهكذا بلغنا هذا التساؤل الهام :

لماذا إذن عارض الفلسطينيون مبادرة السلام المصرية برغم أن هذه المبادرة قد حدثت فى مرحلة كان قد وُلد فيها تيار الواقعية والاعتدال ، وبدأ ينمو اتجاه الحلول الوسط ؟

وعندما نجيب على هذا التساؤل لابد أن نعرض أولا لحقيقة هامة ، وهى أنه لو تأملنا قليلا فى أحوال الفلسطينيين الواقعيين والفلسطينيين الرافضين أو المتطرفين

لوجدنا أنهما قد اختلفا مبدئيًا حول ماذا ينتظر كل منهم مما يسمى (بالحل) مع الإسرائيليين ..

منطق المتطرفين من الفلسطينيين هو أن إسرائيل لن تقبل أى مطالب ولن تؤدى أى حقوق فلسطينية ما لم تُقهر على ذلك قهرًا ، أى يفرض عليها ذلك فرضًا بالقوة وليس عن اختيار . وباختصار أن التفاوض لا يُجدى فى رأيهم مع السياسيين الإسرائيليين .

ولكن غير هؤلاء من الفلسطينيين من يعتقد – أو لنقل يأمل – أنه قد تنتعش آمالهم بإمكان تحقيق تقدم بالمفاوضات .. ولكنّ بعضًا من هؤلاء ، ومعظمهم من سكان الضفة وغزة ، قد وقعوا تحت تأثير أن مصر ورئيس مصر يضعون المصالح المصرية أولا .. وربما يدرك هؤلاء مع الوقت أو مع وصول وجهة النظر المصرية إليهم بلا تزييف أن مصر ما عادت تعمل إلاّ من أجلهم ومن أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من بين أنياب الساسة الإسرائيليين ..

أما غير هؤلاء وهؤلاء فإن من الفلسطينيين من لم يؤيدوا المبادرة المصرية لا لشىء سوى لاعتقادهم أن المعانى السامية التى تحملها لا تجدى مع الإسرائيليين .. أو هى رسالة أخلاقيات ليست مع أهلها ، ولن تثمر مع هؤلاء القوم ..

فإذا ما استعرضنا ما يريده الفلسطينيون الواقعون اليوم تحت الاحتلال الإسرائيلى .. فإن همهم الأول هو التخلص من هذا الاحتلال العسكرى حتى ولو كان مقابل ذلك اتحاد فيدرالى (غير مرغوب فيه) مع الملك حسين .. وإذا استعرضنا ما يريده الفلسطينيون فى الشتات .. أى من يعيشون بين الدول العربية .. والعدد الأكبر من هؤلاء الفلسطينيين المبعثرين بين الدول العربية يريدون جواز سفر يحمل جنسية فلسطينية . يريدون بطاقة شخصية تؤكد أنهم فلسطينيون أمام العالم كله . هذا ربما أكثر من رغبتهم فى التروح حقًا إلى دولة تسمى بدولة فلسطين ..

طبعاً يوجد من بين اللاجئين فى المخيمات من سوف يهم بالعودة فوراً إلى الدولة أو الكيان الجديد ، مهما كان محدوداً أو صغيراً .. ولكنّ الفلسطينيين الذين يتولون أعمالاً أو وظائف طيبة فهم على الأرجح يفضلون الاستمرار فيها مع توافر الانتماء والاعتراف بالقومية والشخصية الفلسطينية .

أما فصائل الفدائيين فهى ولا شك أصعب فئات الفلسطينيين ، لأنها تحولت بالفعل إلى ما يشبه الأحزاب السياسية .. وانتماءاتها أصبحت تابعة متفرقة ما بين المذاهب العربية والتيارات اليسارية الدولية حتى كادت هذه الاهتمامات أن تعلو وتطفو على قضيتها الأصلية ..

ولا شك أن أمثال هؤلاء لا يمكن أن يحقق لهم قيام الكيان أو حتى دولة تكون خاضعة للإشراف الدولى أى مرام أو أغراض .. مثل هذا الكيان لن يكون فيه مكان لأسلحتهم « الروسية » والتى فى حقيقة الأمر تشكل الرباط الوحيد الذى يجمع بين كل تلك المنظمات الصغيرة المتنافرة فى لبنان !

وهكذا نجد المطالب والأولويات تختلف فيما بين الفلسطينيين فى المواقع المختلفة . وربما لهذا السبب يكون أول المطلوب فيمن يستطيع أن يقود كل هذه الخلطة أن يكون شخصية متلونة ، ولنقل متكيفة تتحدث بعشر لهجات مختلفة ، ولديها القدرة على تغيير النبرة والصوت ، بل تتكلم بعشرة ألسن لترضى كل هؤلاء .. من يعتقدون أن الحل يمكن أن يتم بالتفاوض والتفاهم .. والذين يعتقدون العكس .

الدولة الفلسطينية وكيف تكون ؟

يونيه ١٩٧٩

ورغم أن منظمة التحرير تمثل (كل) الفلسطينيين فإن ذلك لا يعنى أن كل الفلسطينيين هم منظمة التحرير .. وليس هذا تلاعباً بالألفاظ .. وإنما هو الوجه

الآخر للحقيقة .

فإذا افترضنا أن كل الفلسطينيين ينتمون بشكل ما إلى المنظمة فهذا ليس معناه أنهم (جميعاً) قد شبوا وكبروا لمجرد تدبير الغارات أو القيام بعمليات ضد إسرائيل ، أو التفرغ لخوض المعارك ضد الأردنيين أحياناً . وضد اللبنانيين أحياناً أو السوريين ، وإنما قد نشأت طبقة وسطى من الفلسطينيين فى المنفى . طبقة موسرة أو ثرية من نتاج عملها .. منها مَن وصل إلى أرفع مستويات المعرفة الأكاديمية . ومنها من يكاد أن يسيطر تقريباً على الاقتصاد الأردنى . بعضهم يشتغل بالتجارة وبعضهم اندرج فى سلك الوظائف ما بين الأردن وسوريا ولبنان .

وفى دول البترول يشكلون العمود الفقرى للوظائف . فى الكويت مثلا يتولون إدارة معظم دور النشر . ويشاركون فى إصدار الصحف والمجلات .

وكل هؤلاء يتناقضون مع منظمة التحرير لمجرد أنهم لم يخوضوا معاركها .. بل على العكس من ذلك ، ربما يكونون معها أكثر من مجرد متعاطفين .. بعضهم ينتمى إليها ويتعامل معها ولكن على طريقته ، ويخدم القضية بأسلوبه .

هؤلاء لا يجب إغفال رأيهم – بل على العالم كله أن يستمع إلى صوتهم . بل فى اعتقادى أن هؤلاء هم قادة الشعب الفلسطينى فى المرحلة المقبلة .. مرحلة تقرير المصير . باعتبارهم الوجه الجديد للمنظمة .. فإن المنظمة قائمة ومستمرة باعتبارها أول تجسيد فعلى للشعب الفلسطينى .. إن لمرحلة الكفاح المسلح رجالها . المعانى دائماً هى الباقية أما الأشخاص فزائلون .. مصر مثلا – كغيرها من دول العالم – كم من الزعماء والرؤساء توالوا عليها .. وذهبوا جميعاً .. ويبقى دائماً الرمز والمعنى وهو الوطن .

وأقدم الآن نموذجاً من الوجوه الفلسطينية التى شقت لنفسها طريق التواجد والاحترام برغم كل الإحباط الذى يصاحب حياة شعب كائن وليس موجوداً .

شعب بلا وطن . بلا مرفأ ولا انتماء أقدم إليكم نموذجاً من الفكر الفلسطيني .

إنه يعكس كثيرًا من الكبرياء والإرادة الفلسطينية . إنه يعرف المنظمة – يتصل بها – يتعامل معها بشخصه وبأفكاره الواقعية العملية المتعلقة .. إنه يمثل الأمل فى واقع الشرق الأوسط الجديد . فى حياة تحتمل الإسرائيليين والفلسطينيين كل فى دولته جنباً إلى جنب ..

من أهم الفقرات فى رأيى التى تناولها الأستاذ وليد خالدى فى دراسته قد جاءت منه عرضًا ، وإن كنت أسمح لنفسى أن أبدأ منها لما فيها من قطع واضح ما بين عهدين وجيلين . وتفكيرين ..

إنه يرد على تساؤل مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل الذى طالما ظن أنه يفحم به السامعين .. لماذا لم تقم دولة فلسطينية فى الضفة وغزة على طول الأعوام ما بين ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ .. وقد كانتا فى أيدى العرب .. تحت وصاية الأردن ومصر طوال هذه المدة .. لماذا الآن فقط أصبحت مطلباً لقيام الدولة الفلسطينية .

الإجابة واضحة جدًّا لأن الرأى العام الفلسطينى والعربى لم يكن مُهيئاً بعد إلى مثل ذلك .. لم يكن من السهل على الشعب الفلسطينى أن يقبل بسهولة قسمة ما يملكه على مر الأجيال . كان يريد حقه كاملاً غير منقوص .. من هنا خرجت دعوته : الدولة العلمانية الديمقراطية للجميع على كل أرض فلسطين . كان مبدأ قبول دولة فلسطينية فى الضفة وغزة بمثابة خيانة . ولم يزل كذلك عند بعض الفئات الفلسطينية والعربية ... وعلى ذلك – وأنا أنقل حرفيًّا من بحث الأستاذ خالدى – فإذا كان اقتسام الأرض قد أصبح مقبولاً اليوم وعلى جزء من الأرض يقل كثيرًا عن كل مشروعات التقسيم السابقة .. فهذا مقياس على مدى التحول الذى طرأ خلال السنوات العشر الأخيرة من حيث الواقعية – العملية بين أجيال الفلسطينيين والعرب ! » .

ويدرج الأستاذ خالدى العوامل التالية باعتبارها أسباباً مباشرة للتحول الطارئ على نهج التفكير الفلسطينى – العربى :

* هول الصدمة النفسية لهزيمة عام ١٩٦٧ .
* إدراك مدى عمق الالتزام الأمريكى الثابت بأمن إسرائيل وبقائها .
* إدراك متواز بمدى محدودية دور التأييد السوفيتى فى مقابل الدور الأمريكى فى تأييد إسرائيل .

(أى أن السوفيت لن يسمحوا بتعريض بقاء إسرائيل للخطر . ولن يسمحوا بتعريض أنفسهم لخطر المواجهة مع الأمريكيين) .

* لياقة الأداء العسكرى فى حرب ١٩٧٣ .
* الإدراك الفلسطينى المتزايد بمدى حدود وقدرات الكفاح المسلح أى قدر العجز فى التحقق من هذه العوامل كلها وعلى مدى السنوات من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٧ تبلور تيار الواقعية – العملية بين أجيال الفلسطينيين .. إنه التحول الذى طالما انتظره المراقبون . وانتظره الإسرائيليون .. إنها ستكون مأساة حقيقية إذا لم يتعرفوا ولم يعترفوا بهذا التحول عندما يحدث .. والأمر سيكون مفجعاً فيما لو تبينوه ثم .. تجاهلوه .

ويدلى الأستاذ وليد خالدى باعتقاده أن منظمة التحرير أو على الأقل جزءًا كبيرًا من تشكيلها الحالى يدرس أبعاد الموقف ، ويريد أن يلعب دوراً فى المرحلة الراهنة – اللاحقة ثم إنها هى الكيان الوحيد المُهيَّأ والكفيل بإعطاء « الإشارة » ليتقبلها على الفور كافة الفلسطينيين .

أما حجر الزاوية لهذا القبول فهو ما يكفل فى النهاية حق السيادة الفلسطينية على قطعة أرض – ليست سيادة منقوصة . ولا شبه سيادة . وإنما الحق فى إقامة الدولة المستقلة التى تكون المرفأ .. والوطن . والانتماء لكل فلسطينى يعيش فى المنفى .

وليس غير هذا الشرط وحده كفيل بالحصول على تأييد التشكيل الأكبر من المنظمة .. ليس غير هذا يمكن أن يؤثر على اختراق الحاجز النفسى الفلسطينى .. سواء كان لهؤلاء الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلى المباشر .. أو هؤلاء الذين يعيشون مشتتين فى المنفى .. إن هذا هو الحل الذى سيقودهم بعيداً عن كل ظواهر اليأس والإحباط التى عرفها عنهم العالم عنفاً .. أو سخطاً وكراهية .

ويقدم الأستاذ وليد خالدى « النمسا » كنموذج سياسى للدولة الجديدة التى تقوم فى قطاع غزة والضفة الغربية وتكون عاصمتها القدس الشرقية .. جنباً إلى جنب عاصمة إسرائيل فى القدس الغربية .. إنه يقدم النمسا كنموذج لدولة فلسطين الجديدة دولة بلا أحلاف . دولة يضمن حيادها واستقرار أوضاعها واستمرارها اتفاقية دولية .. إنه لا يعرض نزع السلاح الكامل باعتبار أن ذلك سيجعل حكومتها بلا حول ولا قوة فى مواجهة أى عوارض داخلية .. وإنما هو يقترح نوعاً من التسليح المحدود جداً ، ولا وجه على الإطلاق لمقارنته مع تسليح الأردن فما بالك بتسليح إسرائيل !

وغير ذلك فهو يدرج أساليب وخطوات عديدة يمكن أن تؤكد وتضمن تماماً أمن إسرائيل بحيث لا يترك أى باب يمكن أن تدفع منه إسرائيل احتمال عشر معشار شك قائم ..

ومرة أخرى أكرر أن قيمة هذا البحث فى رأيى يقوم من كونه أول نتاج واقعى لاجتهاد فكر فلسطينى .. فإن كل الدراسات والاجتهادات والحلول التى عرضت على العالم من قبل كانت من خارج نطاق الفلسطينيين .

والقدس ..

ومرة أخرى الأستاذ « وليد خالدى » أكاديمى له احترامه فى الأوساط العلمية الدولية .. وله كيانه واتصالاته مع رجال منظمة التحرير وهو خريج جامعة هارفارد وأستاذ العلوم السياسية حاليًا بجامعة بيروت .. وهذه لمحة من دراسة له مستفيضة « للدولة الفلسطينية » .. نُشرت بالمجلة الأمريكية المتخصصة (فورن افيرز) .

دولة فلسطينية تقبل ما تبقى من أرض فلسطين العربية ، الضفة الغربية وغزة بما فى ذلك القدس الشرقية ، والقدس الشرقية هى أقدس الحرم الإسلامية على التراب الفلسطينى .. وقبلة المسلمين من قبل الكعبة .. وحيث أسرى برسول الله محمد عليه الصلاة والسلام .. ومركز أقدس المقدسات لدى المسلمين من بعد الكعبة .. بضواحيها العربية ، تمثل أكبر تجمع سكانى عربى فى المدن على كل الضفة الغربية .. وفيها يعيش خلاصة الفلسطينيين من ذوى الوظائف ، واقعين تحت الاحتلال الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧ .. وهى مثار ومحرك أقدس وأعرق الذكريات الإسلامية والعربية والفلسطينية على مر الدهور .. ولكن كل هذا لا يعنى العودة بالمدينة المقدسة إلى تقسيمها إلى (نصفين) بينهما الأسلاك الشائكة ، كما كانت الأحوال قبل عام ١٩٦٧ .. فإن الجدال الإسرائيلى حول ضرورة الحفاظ على القدس « موحدة » لا يجب أن يحجب الرؤية عن واقع ضم القسم الشرقى بالقوة المسلحة من قبل إسرائيل ، وهو المبدأ المرفوض فى كافة القوانين والعرف والمواثيق الدولية .. ولكن حل هذه المشكلة الشائكة يمكن أن يستمد فقط من هذا المبدأ الأساسى الذى هو فى غاية الحساسية والأهمية .. هو عدم قيام هيمنة روحانية من دين سماوى على الأديان الأخرى .. فلا يوجد ولا يمكن أن توجد احتكارية لأحد

الأديان السماوية ووصايتها على الأديان السماوية الأخرى ، فإن القدس لدى الأديان السماوية الثلاثة ذات قيمة متساوية .. ولا يحق لأى من هذه الأديان الثلاثة أن يفرض وصايته على الأديان السماوية الأخرى ..وتقسيم حرمات الديانات الثلاث لا يعنى بالضرورة إقامة حائط شائك أو غير شائك ، وإنما الحدود فيما بينها تبقى مفتوحة . ما بين القدس الغربية أو عاصمة إسرائيل كما تريدها .. والقدس الشرقية حيث المقدسات الإسلامية والمسيحية عاصمة لفلسطين العربية .. والاتفاق ممكن على حرية التنقل والحركة والإقامة بين العاصمتين .

ويمكن وضع معايير أيضاً على الدخول والخروج بين العاصمتين فى المدينة الواحدة ، ويمكن إنشاء مجلس بلدية أعلى – مشترك – يؤدى خدماته ويشرف على الخدمات – المشتركة – الأساسية ، والخدمات السكانية تقع على عاتق كل مجلس بلدية منفصل لكل دولة منهما .. كما يمكن أن ينص على حق لا رجوع فيه فى وصول الإسرائيليين أو الحجاج من اليهود إلى حائط المبكى ، بحيث يكون هذا الحق جزءًا لا يتجزأ من التسوية .. كما يمكن إيجاد نظام قائم بالنسبة للممتلكات اليهودية الملحقة بحائط المبكى ..

وقبل أن نسترسل فى دراسة الأستاذ وليد خالدى أود أن أكرر نقطة هامة وهى أن الحق القانونى للفلسطينيين فى وجود دولة لهم وفق « قرار التقسيم » لا يزال قائماً ولا يلغيه ، كونه مشروعاً متقادماً .. فإن من ذات المشروع قد استمدت إسرائيل شرعية قيامها ووجودها واستمرارها إلخ .. وكون أن الفلسطينيين قد سبق أن رفضوه فى أعقاب صدوره لا يلغى شرعيته ، لأن هذا القرار نفسه هو الذى تستمد منه إسرائيل إلى اليوم شرعية وجودها الدولى ، فإن الرفض الفلسطينى فى ممارسة حقوقهم وفق قرار التقسيم باعتباره (نصف) ما كان لهم (كاملا) لا يسقط حقهم .

.. بل إن رفض التقسيم كان متوقعاً منذ البداية ، أى منذ كان التقسيم مجرد فكرة تحولت إلى مشروع أقره العالم ممثلا فى الأمم المتحدة .. فإذا وجد اليوم من الفلسطينيين جيل واقعى يقبل دفع الثمن .. ثمن أخطاء من سبقوه ، ويقبل اليوم إقامة دولته ولو على هذا الجزء المحدود المتبقى من نصيب الأرض العربية – فى الضفة وغزة – متجاوزاً عن الأرض العربية التى سبق أن ضمتها إسرائيل فى الفترة ما بين أعوام ١٩٤٨ – ١٩٦٧ .. فإن فى هذا أقوى دليل وبرهان على انتهاج الواقعية العملية من قبل شريحة كبيرة من الفلسطينيين وجب تشجيعها لا إسباط عزيمتها .. وحتى لا يقوى ولا يشتد ساعد تيارات العنف والرفض أو السلبية .. ثم يجب ألا ينسى أحد أن هؤلاء الواقعيين من الفلسطينيين إنما هم فى الحقيقة أكثر إدراكاً ووعياً من الرافضين .. فإن تيار الواقعية الفلسطينية ، إنما يغلق الباب فى وجه إسرائيل ويحفظ ما تبقى من الأرض الفلسطينية قبل أن تلتهمه إسرائيل .

وفى رأيى أن أقوى ما فى الدراسة العلمية للأستاذ وليد خالدى هو :

رأيه العلمى الذى يجاهر به ويؤدى إلى أنّ هناك جيلاً فلسطينياً جديداً ومختلفاً على استعداد أن يعيش ويعايش أى ويترك غيره يعيش ، جيلاً واقعياً يقبل أن يتحمل أخطاء من سبقوه .. ويكفى أنه يتقبل الآن إقامة دولته على ما تبقى فى هذا الجزء الصغير من الأرض .. وباختصار ووضوح يمكن أن نؤكد أنه يوجد اليوم عدد من زعماء المنظمة مضافاً إليهم السواد الأعظم من الفلسطينيين سواء من هم فى الضفة وغزة أو من هم مشتتون فى المنفى .. يتقبلون اليوم فكرة إقامة دولة فلسطينية ولو كانت دقيقة الحجم ، أى أصغر بكثير مما شمله قرار التقسيم فى عام ١٩٤٧ .. أى قبول مبدأ دولة لن تستوعب بالضرورة عودة (كل) الفلسطينيين بأكثر مما تستوعب إسرائيل أعداداً من يهود العالم .. أى دولة تولد دبلوماسياً وليس بالقوة المسلحة » .

ويناقش الأستاذ وليد خالدى بأسلوب عملى مباشر كافة المعاذير والأسباب التى تدفع بها إسرائيل فى معارضة قيام الدولة الفلسطينية على هذا الجزء « المحدود » المتبقى من مشروع التقسيم .. وهو المشروع الذى استمدت ولا تزال تستمد إسرائيل منه شرعية قيامها ووجودها كدولة ..

وقيمة هذه الدراسة هى أنها تناقش موضوع قيام الدولة الفلسطينية بأدق التفاصيل .. وهى لا تترك سبباً ولا ذريعة دون أن ترد عليها ..

مَن الذى يهدد مَن ؟ !

يوليو ١٩٧٩

لنبدأ بهذا التساؤل الأساسى ..

إذا كانت إسرائيل اليوم قد حققت لنفسها مساحة (كدولة) تصل إلى ٧٧٪ من أراضى فلسطين .. أى ما يزيد كثيرًا على نصيبها وفق مشروع التقسيم . فما الذى يجعل الحكومة الإسرائيلية اليوم تمعن فى التحدى طمعاً فى المزيد من الأرض العربية ..

الأحزاب الإسرائيلية الدينية واليمينية المتطرفة وهى ممثلة فى الائتلاف الحكومى برئاسة مناحم بيجن (كتلة ليكود) تقول بكل فجاجة سياسية – وهذا بلا شك مفيد لوجهة النظر العربية بقدر ما هو يسىء لوجه إسرائيل – « إنّ لنا حقوقاً تاريخية وعاطفية ودينية » .. وهو رأى لا يرقى إلى مستوى المنطق ، ولا تتوافر له شروط الجدال القانونى ولا العرف الدولى فى أى من وجهاته الشرعية أو الدبلوماسية . إن هذه الشريحة من السياسيين الإسرائيليين هى التى تقابل بالتمام الشريحة المتطرفة على

النطاق الفلسطيني أو العربي .. وأمثال هؤلاء المتطرفين على الجانبين سيبقون دائماً ولن ينمحوا تماماً .. ولكن مدى تأثيرهم ومقدار قيادهم للظروف يتوقف ، وسوف يتوقف ، على مدى قوة تيارات الاعتدال والواقعية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

أما السياسيون الإسرائيليون الأكثر حصافة ودراية فإنهم يشرعون في جدالهم « مسألة الأمن » وهي نقطة حساسة ولها لباس الشرعية ، وهو حق حماية النفس ، ويبررون بذلك عدم الانسحاب من (كل ما تبقى) من نصيب العرب الفلسطينيين .. أما مسألة دولة فلسطين ، إذا ما اختار هذا الشعب كحق له عند تقرير المصير ، فهذا هو الخطر الأعظم والكارثة الأكيدة على إسرائيل .. وهؤلاء وهؤلاء يرددون أن قيام دولة فلسطين معناه استيلاء الجماعات المتطرفة على قيادتها ، وأن بقعتهم لن تكون سوى نقطة وثوب على إسرائيل ، بل على الأردن أيضاً .. وأنهم سيقدمون دولتهم قاعدة عسكرية للسوفييت مما سيضع حزام المدن الإسرائيلية تحت تهديد خطر القضاء المبرم ..

صورة مفزعة لاحتمالات قيام دولة فلسطين ، ولم يناقشها أحد من قبل ولم يطرحها موضعًا لتحقيق أو تحليل أو جدال ..

تعالوا إذن نعرض لهذا المنطق الذي يناقشه الأستاذ وليد خالدي في دراسته عن : « الدولة الفلسطينية » . ولأنني لا أستطيع أن أنشر هنا المناقشة التفصيلية التي عرضها أستاذ العلوم السياسية الفلسطيني ، إلا أنني سوف أكتفي بالتركيز على أهم الأسباب العملية التي أدرجها .. وتفند تماماً واقعية خطر مثل هذه الدولة على دعوى الأمن الإسرائيلي .. لقد ناقش – نظريًا – استحالة تمكن العناصر الراديكالية أو المتطرفة من السيطرة على الدولة من الناحية السياسية .. ولكن الأهم – في رأيي – هو ما أدرجه من الأسباب ، أو بالأصح « بالقيود » التي ستخضع لها الدولة

الفلسطينية بحيث يستحيل معها تماماً أن تهدد من الناحية العملية وجود إسرائيل .

وهذه القيود التى أدرجها الأستاذ خالدى هى :

أولا دولية الحل : بمعنى أن نموذج النمسا الذى طرحه وعرضنا له فى حلقة سابقة هذا النموذج السياسى لوضع الدولة يتطلب اتفاقاً محدداً من القوى الكبرى وحلفائهم بأن يعترفوا ويحترموا حياد الدولة الفلسطينية .

ثانياً الوقع الإقليمى : وهو جود ضمان عربى مشترك لحل تدخل فيه المساعدات الاقتصادية وسائر المعونات للدولة الوليدة العضو فى هذه المنطقة ، وهى تمثل مجموعة مزايا للدولة الجديدة تدعو وتهيئ لها كل مزايا الاستقرار ..

ثالثاً الأحوال العسكرية فيما بين إسرائيل والدولة الفلسطينية : ومع التسليم جدلا بأن الدولة الفلسطينية تحصل من السلاح على نصف أو ثلث ما لدى الأردن ، فإن التوازن فى القوى بينهما وبين إسرائيل ليس مجالا لأى مقارنة .. أى أن فى كل الأحوال والظروف سيكون الميزان العسكرى كاسحاً فى صالح إسرائيل .. بمعنى أن القدرة على الردع من جانب إسرائيل هى من القوة بحيث تحمى تماماً مجرد احتمال التفكير فى مثل هذه المحاولة » .

... ومع ذلك فهذه ليست مجرد أسباب نظرية ولا كلمات إنشائية ، وإنما تعتمد على الأسباب الجغرافية الآتية ، والتى لم يسبق أن ناقشها أحد على الطبيعة ، ربما لأن أحداً من قبل لم يعرف جيداً الأرض ولم يدرس على الطبيعة دقائق وتفاصيل المشروع كما ناقشته هذه الدراسة الفلسطينية :

أولا : إن إسرائيل هى التى تحيط بالضفة وغزة تماماً ومن كل جانب وليس العكس .. أى أن الوجهة الإستراتيجية تكون إسرائيل هى مصدر التهديد للدولة الجديدة وليس العكس ..

ثانياً : إذا كانت تل أبيب على بعد لا يزيد على ١٥ ميلا من الضفة الغربية فإن

الضفة الغربية تقع على نفس المسافة من تل أبيب .. فلماذا يفترض أن قرب المسافة هو فى غير صالح إسرائيل ، ويغفل هذا القرب لصالحها من حيث إمكانيات توفير حماية أكبر ؟ . والوصول ليس فقط مجرد مسألة مسافة .. وإنما هى مسألة خطوط .. طرق إمكانيات مواصلات ، وقبل ذلك كله مسألة قوى .. أو بالأصح عدم توازن قوى .. والرؤية المجردة بالعين هى عامل معزز للأمن وليس العكس .. أى ليس عنصر تهديد بقدر ما هو عامل ضمان ..

ثالثاً : قطاع غزة عرضه يتراوح ما بين خمسة أميال إلى عشرة أميال .. وطوله ثلاثين ميلا وكل ياردة مربعة منه يمكن اقتحامها من الجانب الإسرائيلى . إما بالأقدام .. وهو يستغرق بضع ساعات .. وإما بالسيارات ، وهذا لا يستغرق أكثر من دقائق .. أما بالنسبة للطائرات فهذا لا يخضع حتى ولا لفترة إنذار .. وإنما يقتحم على الفور .. وهذا كله مفتوح أمام الرؤية بالعين المجردة ، سواء عن طريق البر أو طريق البحر .

أما الضفة الغربية فإن طولها لا يزيد على ٨٥ ميلا وأكبر عرض لها هو ٤٠ ميلا .

ولا توجد فى الضفة الغربية نقطة تزيد فى عرضها على ٢٥ ميلا من أقرب نقطة على الحدود الإسرائيلية .. ومعظمها فى حدود عشرين ميلا .. ولا توجد نقطة لاتوفر اختراقاً سهلاً فى الأرض من الجهة الإسرائيلية على طول الضفة الغربية .

رابعاً : قطاع غزة ليست له رابطة برية بالعالم الخارجى على الإطلاق .. والضفة الغربية ليس لها نقطة مفتوحة على البحر .. ونقطة الاتصال الوحيدة للضفة الغربية هى بالعالم العربى وليست سوى عن طريق الأردن ..

وهكذا أخيراً .. وليس آخراً فإن أى زعامة من المنظمة تتولى قيادة الدولة الفلسطينية مستقبلا لن يكون أمامها محل أو مكان لأوهام فاعلية كفاح مسلح فى أى مواجهة مباشرة مع إسرائيل .. لا لشىء سوى أن الخسائر والنتائج أوضح من أن

يتجاهلها أحد .. حتى الحافز القومى لن يكون متوافرًا فى مثل هذه الحالة . وفى مثل هذه الحالة فقط .. وهو وجود الدولة الفلسطينية ، ولو على جزء صغير من الأرض الفلسطينية ، ولا يجب أن يغفل أحد العامل النفسى من جراء وجود دولة فلسطينية ، حتى لو لم تستوعب سوى عدد محدود من الفلسطينيين .

ولهذا .. وبلا أدنى شك أو جدال .. فإن كل بوصة باقية فى هذه الأرض العربية على فلسطين لها قيمة وحساب ومعنى ، بل « وضرورة » أيضاً ، سواء كانت أرضاً عربية فى الضفة الغربية فى القدس الشرقية أو فى قطاع غزة .. ولذلك طبعاً ، وبداهة لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ولو حلاً جزئيًا .. فلا يمكن أن يقبل أو يعقل أحد حتى ولا فى إسرائيل أن تظل حكومتها تبنى مستوطنات تنقل إليها الإسرائيليين وسط هذا الطوفان البشرى من العرب الفلسطينيين فى الضفة وغزة .. لم يعد هذا مجرد مصدر انتقاد أو تذمر أو غضب ، خصوصاً من قبل اللاجئين الذين نزحوا من هذه الأرض فراراً من الغزو الإسرائيلى عام ١٩٦٧ ، بمعنى أن تمنع اللاجئين من العودة وتوطن إسرائيل رعاياها .. ثم هل نظرت الحكومة الإسرائيلية إلى أبعد قليلا وتوقعت ما سوف يشكله أمر حماية هذه المستوطنات مستقبلا ، سواء وهم فى طريقهم إلى إسرائيل أو فى عودتهم منها .. أو أنهم سوف يظلون قابعون فى حراسة قلعاتهم المسلحة أشبه بالسجناء ؟ وأى عيشة هذه التى تختارها لمواطنيها ؟ وأى حياة تفرضها حكومة إسرائيل على رعاياها ؟ !